

التحويلات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية التركية منذ 2002م-2007م

د. عبدالمنعم علي أبو عائشة صوّان - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
صرمان . جامعة صبراتة

الملخص :

تتبع أهمية هذه الدراسة من محاولة فهم الدور المتزايد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، وتبحث هذه الدراسة الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة في فترة تولي حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 م ، لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولا سيما بعد وصول حزب العدالة للحكم عام 2002 م والاعلان عن افتتاح سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة محوراً تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في حل ومعالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة . وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع الدور التركي في المنطقة من خلال دراسة آليات هذا الدور والعوامل التي مكّنته من الحضور بفاعلية في السياسة الإقليمية في المنطقة ودراسة التغيير الذي طرأ على البيئة الداخلية التركية وأثر التغيرات التي أحدثتها المدركات الذهنية لصناع القرار في السياسة الخارجية التركية والسعي لضروره تجاوز آلام الماضي والنظر إلى المستقبل والحوار الإقليمي بأنه المجال الحيوي لتركيا للعب دور محوري في الشرق الأوسط نتج عنه رفع مكانتها وثقلها الإقليمي في نظر السياسات الغربية .

خطة الدراسة :

وتتناول هذه الدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب هي على النحو التالي:
المطلب الأول : أثر الوعي بالمكانة الجيوسياسية ، والمطلب الثاني : التحويلات الاقتصادية المتصاعدة ، والمطلب الثالث : القدرات العسكرية المتزايدة

ثالثاً - إشكالية الدراسة :

تُمثل المتغيرات التي شهدتها المنطقة سواء كانت إقليمية أو دولية الدافع الرئيسي أمام تركيا لصياغة استراتيجيتها نحو الجوار القريب والبعيد ترافقت هذه المتغيرات مع تولي

حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 م ، وهو حزب يحمل مدركات جديدة لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة .

ثانيا - أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إجمالاً إلى ما يلي :

- 1- توضيح تصور حزب العمالة والتنمية للدور التركي في المنطقة.
- 2- دراسة التغير الذي طرأ على المدركات الذهنية لصانع القرار التركي وأثرها على صياغة استراتيجية متكاملة إزاء الدوائر الإقليمية المحيطة بتركيا
- 3- تتبع المنهج التركي التوفيقى التوازني الذي تسعى الحكومة التركية إلى تحقيقه في كافة المستويات.
- 4- السعي إلى تتبع زيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية بشكل مستقل عن التبعية للسياسات الغربية التي رافقتها لسنوات طويلة خلت .

رابعاً - فرضية الدراسة

تمثل السياسات الخارجية للدول انعكاساً لرؤية النظام السياسي فيها للبيئة الداخلية والخارجية ومدى قدرته علي لعب دوراً بارزاً فيهما، وهذا ما صاغه حزب العدالة في استراتيجية نحو المنطقة ، إن امتلاك الرؤية الواضحة والإرادة الصلبة والبيئة الداخلية المتماسكة يجعل من القدرة علي لعب بارز في المنطقة أمر لا مناص منه .

حدود الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2002 م وهي بداية تولى حزب العدالة الحكم تركيا الى 2007م

منهجية الدراسة :

من أجل رصد وتتبع أبعاد وتأثيرات الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على الأمن الإقليمي العربي تقتضي الأهمية اعتماد عدّة مناهج دراسية منها : المنهج التحليلي النظري باعتبار أن التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ما كان له أن يحدث لولا تغيراً حدث على المستوى الداخلي الأمريكي في تلك الفترة، ومنذ تولى حزب الجمهوريين السلطة أو على الأقل ما كان له أن يحدث بهذا الشكل من إسقاط أنظمة واحتلال دول وتهديد أخرى ، إلى جانب اعتماد المنهج التاريخي للاستعانة به كلما استدعت الضرورة، وكان لزاماً العودة للتاريخ القريب ، لأن الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة . كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكاً او تركيباً أو تقويماً .

مفاهيم الدراسة :

تُعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي من أهم الإشكالات المطروحة للبحث السياسي ، والمفهوم عبارة عن أداة ذهنية يتصورها الباحث واقعا ما في ميدان بحثه .

1- **الدور:** يُقصد بالدور حسب المدرسة الوظيفية : نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل ما على ضوء مكانته في بيئة دولية بعينها وهو وظيفه محددة ويرتبط الدور السياسي بموقع الدولة في الهرم الدولي ، وتهتم نظرية الدور بسلوك الدول ودراسته في المسرح السياسي الدولي كما أن الدور بتشكّل نتيجة لرؤيه سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية ويُعد جوهر الدور المحدد الأساسي في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور⁽¹⁾ .

2- **الدور الإقليمي :** لدولة ما لا ينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة للعب ذلك الدور وتقوم عن قصد بصياغته واعية له ويرتبط الدور الإقليمي لأي دولة بحجمها ومكانتها في الإقليم الذي تنتمي إليه ، وتلعب فيه ذلك الدور ويتحدّد ذلك الدور بطبيعة التوجّه العام لسياسة الدولة في محيطها الإقليمي .

3- **حزب العدالة والتنمية :** هو حزب سياسي تركي ذو جذور إسلامية وهو غير معادي للغرب ، ويتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويحرص الحزب على أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ، ويطلق على الحزب وسياساته بالعثمانيين الجدد .

تمهيد :

شكّلت المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية وشهدت حراكاً غير مسبوق على مستوى النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط انتقل فيها وضع دول عديدة في هذا الإقليم إلى حال جديد سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثراتها مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان عام (2002م) والعراق عام (2003) ، وعوامل داخلية لعبت فيها الشعوب دوراً مؤثراً فاعلاً تهاوت من جرائه أنظمة عديدة وبشكل خاص على مستوى النظام الإقليمي العربي الذي شهد ما يسمى بثورات (الربيع العربي) والأبحاث الاجتماعية بما فيها الأبحاث في مجال العلاقات الدولية تأخذ خمسة أبعاد رئيسية هي : الوصف (Pescription) ، والتوضيح (Explanation) ، والفهم (LLnderstanding) ، والتفسير (Interpretation) ، والتوجيه (Direction) ، ويعتمد بعد الوصف على

رسم صورة لموضوع البحث حسب الشكل الذي شوهد عليه أما الهدف الأساسي لبعده التوضيح فهو استخراج الديناميكيات التي تبدو من خلال عملية معايشة أو ظاهرة ملاحظة في إطار العلاقات السببية للحدث (السبب- النتيجة) ويتطلب الربط بين بعدى الوصف والتوضيح إيجاد مجموعة من المفاهيم المنسجمة بعضها مع بعض ، فمن الممكن القيام بوصف حدث ما على المستوى القريب من خلال كلمات يتم استخدامها في اللغة المحلية ؛ لكن الانتقال من مستوى "الوصف" إلى مستوى "التوضيح" لا بد أن يرتبط بتطوير إطار مفاهيمي جديد، فالفرق الأساسي بين عمليتي "الوصف" و"التوضيح" ، وبين أي عملية ملاحظة أخرى من الناحية العلمية هو استخدام إطار مفاهيمي يتصف بالانسجام والتماسك ، أما "الفهم" الذي يعطي عمقاً لبعده "التوضيح" فإنه يستلزم استيعاب الظواهر في إطار عملية منطقية فعلية "التوضيح" هي محاولة لإيجاد العلاقة السببية بين الظواهر محل البحث، وأما "التفسير" فيعني : امتلاك موقف يكسب هذه الرؤية اتجاهاً معيناً ، ويتحتم على كل محاولة " للتفسير" أن تركز على إطار نظري منسجم ومتماسك من الداخل ، وتعتبر عملية الانتقال من الملاحظة إلى وضع المفاهيم ، ومن عملية وضع المفاهيم ومنها إلى الفهم التجريد ومن التجريد إلى النظرية ، وأما "التوجيه" فهو إمكانية استخراج النتائج من إطار " التفسير" والتأثير في الظواهر بناء على هذه النتائج ، ويشكل (التوجيه) البعد الخامس جسراً بين العمليات الذهنية وبين عملية التطبيق ، ويُعتبر هذا الوضع متداولاً إلى حد كبير في مجال العلاقات الدولية على وجه الخصوص كما تشكل الأبعاد الأربعة الأولى مراحل ذهنية للوصول إلى البعد الخامس والأخير " التوجيه" عند كثير من المحللين الاستراتيجيين الذين أحدثوا تأثيراً في التوجهات الاستراتيجية لبلادهم⁽²⁾

إن أي عمل علمي يهدف إلى دراسة وضع تركيا في الساحة الدولية يتوجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الضرورات المنهجية ، وإذا كان أخذ هذه الضرورات بعين الاعتبار عند تناول أي دولة من الدول مهما فإنه يكتسب أهمية إضافية عندما تكون تركيا موضوع الدراسة ، وذلك لامتلاك هذه الدولة جغرافياً مركزية تحيط بساحات التفاعل في القارة الأساسية للعالم إضافة إلى احتوائها على عنصر بشري شهد تأثيرات عوامل الانكسار والتحول التاريخي.

ويرى الباحث في هذا السياق ثقل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا ، فقد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو

ما أدّى إلى توجّه تركيا ؛ لأن تتبع سياسة أكثر فاعلية سواء في البلقان أو القوقاز كما أن تدخّل تركيا في قضايا إقليمية في السنوات الأخيرة يحمل في مضمونه بشكل أساسي آثار هذا الميراث التاريخي.

إن معطيات القوّة المتغيرة لبلد ما ، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها وتُعتبر كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة ويؤدّي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوي الدولية وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية⁽³⁾، وعلي هذا الأساس تنطلق الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية هي موقعها في خارطة العالمية ومن ذلك تنشأ مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي والعمق الاستراتيجي والمجال الحيوي ، والحديث عن استراتيجية بناء الدول خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة يستدعي إعادة قراءة دور الدولة في استقراء المستقبل وبناء استراتيجية جديدة تتلائم مع مستجدات ومتغيرات فرضت نفسها على خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية ما شكل دافعاً رئيسياً لهم لإعادة تقييم الأدوار الاستراتيجية التي كانت سائدة في حقبة انتهت وبداية حقبة جديدة بدأت وأخذت تشكل بعداً جديداً حافزاً لإعادة استقراء المستقبل من خلال رسم استراتيجية جديدة لهذه الدول لمواجهة هذه المتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية وتعتبر تركيا مثلاً بارزاً في إعادة رسم استراتيجيتها تلبية لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير الخارجية الأسبق أحمد داود أوغلو ، والتي تعتبر أن الموقع الجيواستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات خصوصاً جوارها الجغرافي لاعتبارات استراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليا لها.

هذه الأمور مجتمعة دفعت تركيا إلى إنهاء القطعية في العلاقات الناظمة لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها وإنهاء العزلة والإنطواء والتطلع نحو الشرق بدلاً من إضاعة الوقت للالتحاق بالغرب " الاتحاد الأوروبي " على وجه

الخصوص ، والتخلص من صفة وهوية الدولة الهامشية أو التابعة التي كانت تعيش على أطراف المنظومة العسكرية القريبة (حلف الناتو).

إن الفهم الجديد الذي لدى صانعي الاستراتيجية التركية ساعد وبشكل كبير على فهم هذه المتغيرات والعمل على طي صفحات الماضي ما ساعد على إنهاء حالات العداء التي كانت تشتمل على حدودها وانطلقت نحو الشرق ، وتمثل حرب الخليج الثانية (1990-1991م) حدثاً مؤثراً في نظرة الأتراك إلى أنفسهم ودورهم في الشرق الأوسط ؛ إذ تعاملت تركيا بجرأة كبيرة نسبياً مع الحدث ، والواقع أن الجرأة كانت على صعيد السياسة الداخلية ومستوى صنع القرار ومن ثم على صعيد الرؤية المفترضة والواجبة لرد الفعل أو الاستجابة المطلوبة تجاه الوضع في الإقليم⁽⁴⁾، وتعتبر بداية التسعينيات من القرن العشرين هي بداية تغير الرؤيا التركية في السياسة الخارجية ولموقعها الإقليمي حيث شهدت بداية التسعينيات تغييرات كبيرة في النظام العالمي تمثلت بتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة⁽⁵⁾ ، وعلي الرغم من زوال أحد أكبر مصادر التهديد لتركيا المتمثل في السوفيت وتحرر الأتراك من مخاوف وقيود تاريخية حكمت دولتهم خلال تاريخها الحديث فإن ذلك أشعرهم بنوع من فقدان الوزن وتضاءل الأهمية وربما الانكشاف على مصادر تهديد وتحديات جديدة مثل : الفوضى القائمة أو المحتملة في آسيا الوسطى وجنوب القفقاس ، وكذلك الاختلال القائم في أكثر من منطقة في العالم مثل الشرق الوسط والخليج والبلقان⁽⁶⁾.

لقد شكلت المتغيرات الدولية في فترة التسعينيات هاجساً مرعباً لتركيا ؛ إذ تغير تفكير الولايات المتحدة وأوروبا حيال السياسة الدولية ومنها تركيا ومن ثم تغير الوزن النوعي لتركيا في السياسات الإقليمية والدولية ، وهذا يعنى أن فرص التغير في النظام الدولي أصبحت تهديداً لدور تركيا ومكانتها وأهميتها في الاستراتيجيات الغربية وزاد من مخاطر هذه التهديدات حرب الخليج (1990-1991)، وتمثل السياسة الأوزالية^(*) بداية التغير في الرؤية التركية تجاه دورها في الإقليم ، حيث بدت تركيا في عهدة الذي امتد من (1983-1993) أكثر اهتماماً بتأدية دور اقليمي على قدر نسبي من التميز عن الغرب في القضايا الاقتصادية والسياسية رغم أنها لاعب غير مستقل في تلك الفترة إلا أنها لاعب يتحين الفرص الجديدة للعب دور هام في المنطقة⁽⁷⁾.

المطلب الأول – الوعي بالمكانة الجيوسياسية :

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما

كان عليه من قبل وبخاصة مع اتجاه الولايات المتحدة لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة وقيامها بالحرب على ما يسمي "الارهاب" ، هذه البيئة مواتية لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية وسياسية في مختلف المناطق والأقاليم التي تجاورها مثل الشرق الوسط والبلقان وآسيا الوسطى وأفغانستان ترافق ذلك مع متغيرات داخلية مثل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (3 نوفمبر 2002)، وما سبقه من تغيرات على صعيد المواجهات بين الدولة والأكراد تمثلت باعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في (16 فبراير 1999) والواقع أن السياسة التركية كانت تميل كما اشرنا سابقاً إلى الخروج من النمطيات السابقة التي حكمتها خلال عقود سابقة فبدأت مع حزب العدالة والتنمية محاولة أخرى اكتسبت دعفاً قوياً بعد فوزه الكبير في الانتخابات البرلمانية (22 يوليو 2007) ، وهي تعد استمراراً لما أراده أو نظّر له الرئيس تورغوت أوزال ، ويعود التنظير للسياسة الخارجية التركية إلى أحمد داود أوغلو وزير الخارجية الأسبق الذي كان كبير مستشاري رئيس الوزراء ثم أصبح وزيراً للخارجية في 1 مايو 2009 م ، عنصرين ويركز أوغلو على عنصرين رئيسيين من وجهة نظره أولها " التحول الحضاري" وانتقال مركز السياسة العالمية من الغرب إلى الشرق مع كل ما يرافق ذلك من صراعات ومناقشات؛ بل ومحاولات تغيير ذلك الاتجاه أو التحول ، والأمر الثاني هو التحول في المزاج السياسي في تركيا والخروج من نطاق العزلة خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى الانفتاح على الخارج بدءاً من أوائل التسعينيات⁽⁸⁾، وقد حدد داود أوغلو واحدة من الضرورات أو التحديات التي تواجه تركيا وهي أن تغير في نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم وتغير من كونها دولة هامشياً "أو طرفاً" في السياسة العالمية إلى "دولة مركز" وأن تنتقل من ردود الأفعال إلى الفعل ذاته هذا التحول السياسي يستند إلى تحول في الرؤيا لدى القادة الأتراك تجاه الدور في المنطقة ككل ؛ ولكن بالتركيز على المناطق المستهدفة أساساً وهي الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى وكل المجال التاريخي والثقافي والديني المشترك مع الأتراك ومع وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة حصل تغير مهم ليس فقط في التوجهات التكتيكية ؛ بل حتى في أصول السياسات المتبعة ولأول مرة يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقاً رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، ومع أن الحزب لم يطرح نفسه كحزب ديني (إسلامي) منذ تأسيسه عام 2001 م ، فإن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه فقد خرج حزب العدالة والتنمية إلى النور بعد تجارب حزبية وسياسية طويلة للحركة الإسلامية التركية فهو لا يخفي مرجعيته

وجذوره ؛ بل يحاول موائمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية في تركيا ومحيطها، وإذا تناولنا النسق العقدي للحزب نلاحظ أن معظم قادة الحزب نشأوا في بيئة اجتماعية محافظة ذات توجهات إسلامية. ورغم موجة العلمانية الجارفة لم يبتعد الحزب عن موروثة الثقافي الإسلامي كما أنه يلاحظ أن معظم قادة الحزب تخرجوا من ثانويات (إمام- خطيب) وأكملوا تحصيلهم الجامعي بعد أن أثرت فيهم تلك الثانويات وهم متأثرون بعمق بالتاريخ التركي وخصوصاً التاريخ العثماني ، فالبعد التاريخي هو بُعد مهم جداً من منظور حزب العدالة والتنمية ، كما تعد مسألة الهوية (إدراك الدولة أو الحزب لنفسه في مواجهة محيطه) العنصر الفاعل في رسم السياسة الخارجية إلى جانب عوامل المصلحة والقدرة وإدراك الموقع الجغرافي.

إن الأهمية التي تمنحها الجغرافيا لتركيا تفوق تلك التي تحوزها الكثير من الدول العظمى البعيدة عن مسرح الأحداث العالمية تركيا في قلب الحدث دائماً في منطقة محتدمة بالصراعات تحوي الكثير من الثروات والطوائف والكثير من النزاعات والانقسامات – أيضاً- على حدودها قارة عجوز مستقرة متماسكة تسير بخطى واثقة جميع تلك الامتيازات توجب بوجود قيادة سياسية طموحة تمثلت في حزب العدالة والتنمية فمنذ استلامه السلطة 2002 م قاد الحزب عملية تغيير في الداخل التركي كنوع للاستجابة لمعايير كوبنهاجن(*) بغرض الانضمام للاتحاد الأوروبي ، فمنذ إعلان الاتحاد تركيا مرشحاً رسمياً للانضمام عام 2005 م ، دأب الأتراك على محاولة استيفاء تلك المعايير واقتنع الجميع بضرورة تقديم تنازلات وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية وقادة انقلاب 1980م الذين تبعثر حصاناتهم في الهوء ومثلوا أمام المحكمة ليشهد الجميع محاكمة تاريخية لقادة الانقلاب ، عُد ذلك تعزيزاً لسيطرة المدنيين على السلطة السياسية على الرغم من تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الاوربي. كما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية في تركيا ما أثر على دعم عملية التحول الديمقراطي في الداخل وقاد إلى التقدم بخطوات ملحوظة في مجال ضمان حقوق الإنسان ودعم حقوق الأقليات والتخفيف من سطوة المؤسسة العسكرية، ووفق الرؤية التي يتبناها الحزب فإن الحزب (ديمقراطي محافظ) (9) ، حول هذه الهوية الديمقراطية المحافظة إلى مؤسسة ونموذج ملهم لدول الجوار، بالإضافة إلى اعتماده جملة من الإصلاحات عرفت بإصلاحات أوردغان (10)، الذي رأى أنها في صالح الشعب التركي ؛ ولكنها - أيضاً - محفّز ووسيلة للوصول لعضوية الاتحاد الأوروبي ووعده بالخضوع لتغييرات جذرية) ليس لكسب ود بروكسل فقط) ؛ ولكن للارتقاء بمستوى الدولة التركية ، حيث أطلقت

حكومته حملته واسعة حاربت التعذيب وسوء المعاملة كما قامت بتصحيح ومراجعة قانون العقوبات الخاص بحالات التعذيب واعتمدت أحكاماً تمنع تحويل العقوبات التي تفرض نتيجة التورط في حالات التعذيب إلى غرامات مالية⁽¹¹⁾.

وبدأت الحكومة التركية في اعتماد معايير أوروبية وفيما يخص عقوبة الإعدام قضت بإلغائها تماماً بالإضافة إلى تطبيقها للبرتوكول السادس من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان القاضي بتحويل جميع أحكام الإعدام إلى عقوبة السجن مدى الحياة كما ألغت الحكومة التركية في إطار استيفائها لمعايير كوبنهاجن الفقرة السادسة من المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب والتي استخدمت ضد الصحفيين لتجريمهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد وحدة الجمهورية التركية⁽¹²⁾، كما قبلت العهود المختلفة للأمم المتحدة؛ إذ صادق البرلمان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹³⁾

حزمة الإصلاح الأولية كانت السبب الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التوجيه بالاستمرار في عملية المفاوضات مع الجانب التركي كما ورد في تقرير المفوضية الذي رفعته إلى المجلس الأوروبي في 29 نوفمبر 2006 وفي 2007، وقد أشاد المجلس الأوروبي بأداء تركيا في إدارة (أزمة الرئاسة)⁽¹⁴⁾، وعُد ذلك إشارة قوية إلى اعتماد تركيا للمعايير الديمقراطية وسيادة القانون.

إلا أن التقييم العام لتطبيق الإصلاحات السياسية الحساسة يفيد بأنها بقيت غير كافية وأن على تركيا أن تنظر إلى تدابير إضافية لمعالجة مجالات كثيرة مثل الحرية الدينية وحرية التعبير وغيرها نتيجة لذلك (ثمانية فصول)⁽¹⁵⁾، من أصل أربعة وثلاثين تم فتحها للتفاوض من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة للإصلاحات الدستورية حيث قامت تركيا بإصلاحات دستورية غطت 27 مادة من الدستور بهدف تعزيز مكانة تركيا بوصفها بلداً ديمقراطياً ليبرالياً في عديد من المجالات مثل: الرقابة المدنية على قوات الأمن ووضع سياسة شاملة لمكافحة الفساد وحماية سيادة القانون وجعل عملية حظر الأحزاب السياسية أكثر صعوبة وزيادة الشرعية الديمقراطية للنظام القضائي كما وسعت الإصلاحات الدستورية حقوق النقابات العمالية لا سيما في مجال الخدمة العامة وطورت كثيراً من الحوار الاجتماعي في القطاع العام ومهدت الطريق للتميز الإيجابي تجاه النساء والأطفال والمسنين والأشخاص المعاقين⁽¹⁶⁾، في عام 2010 حصلت تركيا على الكثير من الاهتمام كان ذلك نتيجة النصر الذي أحرزته حكومة أوردغان في الاستفتاء الذي كانت له آثار بعيدة على الساحة الدولية حيث أدلى ما يقرب من 78%

من الناخبين المؤهلين بأصواتهم صوت منهم 58% لصالح التعديلات الدستورية وانتهت المرحلة الأخيرة من تلك العملية بتاريخ 12 سبتمبر 2010 ونجد ذلك نصراً لحكومة اوردغان بعد صراع طويل مع النخب العلمانية وشكل أيضاً نقطة تحول في تاريخ تركيا السياسي، ووصف اوردغان ذلك بقوله "الداعمون للتدخلات والانتقالات العسكرية هم الخاسرون الليلة⁽¹⁷⁾، ويذكر أهم تغيير جاء به الاستفتاء هو إمكانية محاكمة أفراد القوات المسلحة أمام محاكم مدنية^(*) بالإضافة إلى إزالة الحصانة التي تمتع بها قادة الانقلاب العسكري في عام 1982 جاءت تلك الاصلاحات جنباً إلى جنب مع الحد من نفوذ الجيش⁽¹⁸⁾، وأجزاء أخرى من المؤسسات العلمانية التي عُدت خطوة ضرورية في طريق عملية التحول الديمقراطي وتحديد دور العسكر في الحياة السياسية التركية.

هذا من جانب ومن جانب آخر شكلت عوامل نجاح الحزب على المستوى الداخلي قاعدة رئيسية انطلق منها الحزب لتحقيق أهدافه حُددت بالتالي:

- 1- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.
- 2- من اجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقاً للوائح الداخلية للحزب.
- 3- التزام الحزب بإعلان كافة مصروفاته للجمهور وفقاً للميزانية.
- 4- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الاقليمية للحزب.
- 5- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح الحزب وبرنامجه.
- 6- القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب خاصته الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة⁽¹⁹⁾.

كما تشكل المرونة والحكمة التي تحلى بها قادة الحزب في لفت انتباه الأتراك لهذا الحزب فلم يدخل الحزب عقب فوزه في الانتخابات في معارك جانبية ولم يقيم بأطلاق تصريحات استفزازية ضد العلمانيين ولم يجعل من قضية الحجاب همه الرئيسي لذا نراه يتراجع خطوة إلى الوراء عندما أثارت الصحافة ووسائل الاعلام موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند أريج" (وهي محجبة) في مراسم استقبال رئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزر عند عودته من زيارة رسمية خارجية وقد أثارت وسائل الإعلام ذلك واعتبرته خرقاً للمحافل الرسمية في الجمهورية حيث قرر قيادي الحزب عدم اصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية بدلاً من الدخول في

مناقشات عقيمة لا تفيد شيئاً ، وقام الحزب - أيضاً - بسن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية مثل : تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب(*) سواء في السجون أو في مراكز الشرطة وحق الأقليات العرقية في المتعلم والتعليم فأصبح بالإمكان مثلاً بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية كما صدر قانون العفو عن الأكراد التائبين الدين التحقوا بحركة العمال الكردستاني. كل هذه الخطوات أظهرت أن هذا الحزب المتهم بالرجعية لكونه ذا جذور إسلامية أكثر تقدمية وأقرب إلى المدنية المعاصرة من جميع الأحزاب الأخرى الكمالية وأثبت هذا الأمر في الواقع العملي وليس على المستوي النظري وهو ما جلب ثناء العديد من الكتاب العلمانيين المحايدين⁽²⁰⁾.

إن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع إلى استثمارها على الصعيد الخارجي مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية التي جعلت صانع القرار يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية احمد داود اوغلو وهذا ما سيناقشه المطلب الثاني.

المطلب الثاني - التحويلات الاقتصادية التركية:

يعد تحديد أهداف سياسة تركية خارجية- أو أي دولة- أمراً ملتبساً نظراً لصعوبة تعيين موضوعاتها ومفرداتها ، وبخاصة أن تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة وترتبط بالبيئة الداخلية ونظم القيم والثقافة السياسية وبالبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل لا حصر لها.

إن أهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة وليس للنظام السياسي فقط وثمة اختلاف في تحديد طبيعتها بما هي مقاصد ذاتية أو استجابات لمحفزات خارجية أو حتي داخلية من أجل تحقيق أوضاع جديدة أو التكيف معها أو احتواء أوضاع قائمة أو محتملة، ويمثل الاقتصاد واحداً من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية.

إن أهم ساحات التوتر التي شهدتها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيوسياسية والساحات الاقتصادية السياسية وقد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيتها.

وأن الدول التي تعمل على تقييم المتغيرات في التوقيت المناسب تستطيع أن تجعل من عناصر القوة الثابتة المتمثلة في (الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة) أرضية

لدم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية على سبيل المثال ، يلاحظ أن هناك فروقاً كبيرة في موضوع الثقل الاستراتيجي لجغرافية تركيا بين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث أن الثقل الاستراتيجي للعنصر الجغرافي لتركيا الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة- لم يشهد تغيراً طيلة 95 سنة باستثناء ضم لواء الأسكندرونة (Hatay)⁽²¹⁾.

وتحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم (70) مليون نسمة/كم ، ويتركز معظم السكان في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب وتتركز الأقلية العربية شرقاً خاصة في اقليم أناضوليا (هاتاي) ولواء الأسكندرونة ، وتتمتع تركيا -أيضاً - بخليط من النسيج الاجتماعي المتنوع مذهبياً وعرقياً فثلث سكانها علويون وضمنهم أكراد بالإضافة إلى أقليات عربية وأرمنية وجورجية ويونانية ، أما قومياً فإن الأتراك يشكلون (80%) من التركيبة السكانية والأكراد (15%) كما أن (98%) من السكان مسلمون ويتواجد فيها (138000) يهودي ، وحوالي (210000) مسيحي ، ومن الملاحظ أن ثقلها الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية تزودها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث العدد⁽²²⁾.

وتأسيساً على ذلك شهدت تركيا نهضة اقتصادية بارزة تزايدت منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم وإدارة البلاد والناظر إلى الواقع التركي قبل تولي حزب العدالة يشهد اقتصاد مترهلاً وتضخماً وصل إلى قرابة 55% وبدأت هذه النسبة بالانخفاض شيئاً فشيئاً لتصل نسبة التضخم في هذا العام على 15% فقط ومنذ عشرة سنوات كانت نسبة النمو سلبية بنسبة 9.5% لتصبح في 2012 ايجابية بنسبة 9.9% ومنذ تولي حزب العدالة في 2002 بدأت عجلة النمو والنهضة في الدوران لتصبح تركيا في قائمة الدول التي حققت أكبر نسبة نمو في العالم ، ونالت المرتبة السابعة عشر في الاقتصاد العالمي⁽²³⁾، وبالتزامن مع ذلك فإن العجز في التجارة الخارجية بدأ يتضاءل شيئاً فشيئاً ونتيجة لكل هذا لم تؤثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بكبرى اقتصاديات العالم تأثيراً كبيراً في الاقتصاد التركي. وكان لوصول حزب العدالة والتنمية بمفرده إلى السلطة دوراً مهماً في الاستقرار السياسي(*) حيث أعطي نوعاً من القوة في تنفيذ مشاريعه التنموية في البلاد ولا ننسى أنه خلال 78 سنة تعاقبت على حكم تركيا 57 حكومة بينما انفراد حزب العدالة لوحدة خلال 14 عاماً الماضية⁽²⁴⁾.

فيما يخص العلاقات التجارية الخارجية فقد شهدت العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي عدة عوائق من قبل ألمانيا وفرنسا واليونان فلم يطرأ تطور كبير على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا منذ عام 2004 ولهذا السبب أدارت تركيا وجهتها الاقتصادية نحو القارة الأفريقية ودول القوقاز وروسيا وأكرانيا ولا ننسى هنا العلاقات التجارية التي أقامتها تركيا مع دول الشرق الأوسط حيث زادت تركيا من حجم التبادل التجاري مع هذه الدول خلال السنوات الماضية فارتفعت نتيجة لذلك وازدادت السياحة التركية من هذه الدول، فقد زاد حجم الصادرات التركية إلى هذه الدول من 11% في العام 2001 إلى 35% في العام 2013 بينما كان حجم الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي 50% في تلك الفترة، لكنها تراجعت خلال الأعوام الماضية إلى 40% ومع حلول العام 2014 ازدادت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى 45% وفي المحصلة فأن جدول الاقتصاد الكلي لتركيا بين اعوام 2002 و 2013 يشير إلى ما يلي: (25)

- 1- لقد أصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السابعة عشر عالمياً والسادسة في القارة الأوروبية، فمتوسط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002، 2013 بلغ 5.1%، بالإضافة إلى أن متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010-2013 بلغ 6.1%.
- 2- ارتفع الناتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002 إلى 830 مليار دولار خلال العام 2013.
- 3- ارتفعت نسبة دخل الفرد الواحد من 3.300 دولار إلى 10.800 دولار.
- 4- تراجعت نسبة الفائدة من 65% إلى ما دون 10% خلال الأعوام الماضية وهذه النسبة اليوم تقارب 8.5%.
- 5- عجز الميزانية بالنسبة للدخل القومي كان بحدود 16% أما الآن فقد تدنت هذه النسبة إلى حدود 1%.
- 6- تراجعت نسبة الديون العاملة بالنسبة للدخل القومي من 74% إلى 36%.
- 7- ارتفعت قيمة الصادرات التركية من 36 مليار دولار إلى 158 مليار دولار أي ما يزيد على الأربعة اضعاف.
- 8- ارتفع عدد الايدي العاملة في تركيا منذ عام 2009 إلى الآن بما يزيد عن 5.8 مليون عامل.

- 9- تم خفض اضطرابات توزيع الدخل العام فقد كانت نسبة التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع خلال عام 2002 تصل إلى 11 ضعفا بينما تراجعت هذه النسبة مع حلول عام 2013 إلى 7.7.
- 10- زادت عائدات السياحة وصلت إلى 30 مليار دولار بعدد سياح وصل إلى 36 مليون سائح.
- 11- فيما يتعلق بخدمات التعهدات الخارجية فقد شهد هذا القطاع قفزة نوعية خلال الأعوام الماضية حيث نجحت شركات الانشاء التركية بالظفر بمناقصات تصل قيمتها إلى 260 مليار دولار وقد اتموا كل الأعمال التي استلموها بنجاح.
- 12- تضاعف انتاج واستهلاك الكهرباء خلال 12 عاماً الماضية وأصبحت تركيا مركزاً لنقل الغاز والبتروول لمنطقة أوراسيا خلال المدة الماضية.
- 13- أصبحت شركة الخطوط التركية تحتل المرتبة الثالثة أوربيا من حيث الجوة بعد ان كانت تشغل المرتبة 22 عالمياً.
- 14- بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية (FDI) خلال 78 عاماً في تركيا 15 مليار، بينما تجاوز هذا الرقم خلال 11 سنة الماضية فقط 150 مليار بالإضافة إلى ذلك فإن عدد الشركات الأجنبية التي تم انشاؤها في تركيا خلال 78 عاماً وصل إلى 5 الاف شركة بينما وصل هذا الرقم خلال 11 سنة الأخيرة إلى 40 ألف شركة أجنبية.
- 15- ارتفع الانفاق العام على الأبحاث العلمية بالنسبة للدخل القومي من 0.53% إلى 1%.

وخلال عام 2015 جرت بعض التطورات التي حددت مسار الاقتصاد التركي على الصعيد العالمي وعلى رأس تلك التطورات انخفاض أسعار النفط وقرار الخزانة الأمريكية برفع أسعار الفائدة والانكماش الذي ضرب الاقتصاد الصيني إضافة إلى التطورات الإقليمية المنبثقة عن الأزمة السورية وتساعد التوتر السياسي مع روسيا وتعاضم انتشار المنظمات الإرهابية ، وخلال العام الماضي (2015) تباطأت بقية المؤشرات الاقتصادية في ظل التطورات السياسية والأمنية في العالم كله وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، فالغموض الحاصل في المنطقة أدى إلى تباطؤ الاستثمارات الخاصة وأجبر المستثمرين على الترقب، وبطبيعة الحال فقد أثرت التطورات الأمنية والسياسية على الاقتصاد التركي حيث قامت الحكومة بإعادة النظر في عدد من أهدافها الاقتصادية، ومن أكثر التطورات التي خلقت آثاراً سلبية على الاقتصاد التركي خلال العام 2015 هي الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من

يونيو والتي لم تتمكن فيها الأحزاب السياسية الفائزة من تشكيل الحكومة الائتلافية، وأدت حالة عدم الاستقرار التي سادت في البلاد عقب الانتخابات بالإضافة للغموض الحاصل في الأسواق المالية إلى تراجع العملة التركية أمام الدولار⁽²⁶⁾.

وعقب فشل الأحزاب السياسية الأربعة الفائزة بمقاعد برلمانية في الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية في انتخابات السابع من يوليو اضطر الرئيس التركي "رجب أردوغان إلى إعادة الانتخابات البرلمانية وتم تحديد الأول من نوفمبر موعداً لها، ومع فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة أحمد داود أوغلو وتفرد في تشكيل الحكومة من جديد زالت حالة عدم الاستقرار التي كانت سائدة والتي امتدت بين الاستحقاقين الانتخابيين (7 يونيو- 1 نوفمبر) حيث كانت نتائج الانتخابات لصالح الحزب وقلبت الأجواء التشاؤمية السائدة في السوق إلى نوع من النشاط السريع، حيث استعادت الليرة عافيتها وخاصة أمام الدولار الأمريكي ففي حين كان الدولار الواحد يعادل 3 ليرات تركية قبل انتخابات 1 نوفمبر تحسنت العملة لتصبح 1 دولار 2.39 ليرة⁽²⁷⁾.

وأعلنت الحكومة عن برنامجها الاقتصادي على المدى المتوسط ففي حين كانت الحكومة قد حددت هدف النمو لعام 2015 عند حدود 4% قلصت هذه النسبة درجة واحدة حيث أصبح هدف الحكومة تحقيق نمو بنسبة 3% خلال عام 2016 وكذلك أعلنت انها ستسعي للحفاظ على نسبة تضخم خلال العام الجديد عند حدود 7.6% فيما ستسعي لتصدير مواد ومنسوجات تصل قيمتها إلى 143 مليار دولار ومن المنتظر أن تستقر نسبة البطالة في خلال العام الجديد عند 0.5% وعلى الرغم من تقليص الحكومة التركية لنسبة النمو الا أن الاحصائيات خلال الربع الأخير من 2015 تدل على أن الاقتصاد التركي مستمر في النمو رغم كافة الصعوبات والظروف الإقليمية.

إن التنظير المقترح من قبل أحمد داود أوغلو الذي تسترشد به حكومة حزب العدالة والتنمية يتطلب إلى جانب المكانة الإقليمية والدولية وبناء الثقة موارد مادية ويتطلب ذلك بدورة تفاعلات اقتصادية وتبادلاً تجارياً واستثمارات وشركات مع الدول الأخرى، الأمر الذي ينعكس على التأييد الداخلي لسياسات الحزب ويساعده في تمكين سلطته والإمساك بالسياسات العامة للدولة وتدخل العملية في تغذية ارتجاعية وتمهيد تفاعلي كما هو حال السياسات من هذا النوع⁽²⁸⁾.

إن السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تقوم بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على "الريوع" الاقتصادية المتمثلة بالقروض والاستثمارات الخارجية.

إن تغيير البيئة السياسية وعلاقات التفاعل الايجابية بين تركيا والدول الأخرى جعلها تقييم نوعاً من الارتباط المعزز بين الاقتصاد والسياسة أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد وهي بذلك تقدم الصورة النموذج إلى حد الآن وتقدم رسالة إلى المنطقة الاسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على أنها بديل للنماذج السائدة لديهم ورسالة أخرى للغرب الذي يتخوف من الحالة الراهنة السائدة في المنطقة والتي تهدد مصالحه الاستراتيجية في المنطقة.

المطلب الثالث - القدرات العسكرية:

تسعى تركيا منذ فترة لإعادة بناء وضعها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة نفوذ وذلك استثماراً للأحداث الجارية في بعض دول المنطقة وعلى مقربة من الحدود التركية ويمثل الموقع الجيوستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة انها تشكل القاعدة الامامية لحلف شمال الاطلسي (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقواتها العسكرية كانت وستبقي محل اهتمام من الحلفاء والاعداء. وتصنف القوات المسلحة التركية كأكبر وأقوي جيش في منطقة الشرق الأوسط وتمثل المرتبة الثانية عالمياً وفق تقديرات مركز Firpower العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام 2014، وتمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع تؤهلها لتبوء مكانة اقليمية مؤثرة في المنطقة إذ بلغ تعداد القوات المسلحة (750.054.1) جندي وتعد الدولة الثانية من ناحية عدد قواتها المسلحة وكذلك نوعيتها وهذا يجعلها على جانب كبير من الأهمية من ناحية التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في البيئة الاقليمية التي تتواجد فيها⁽²⁹⁾، ويعد رئيس الجمهورية قائداً عاماً للقوات المسلحة ويقوم مجلس الأمن القومي بحل المسائل المتعلقة بالسياسة العسكرية والدفاع عن البلاد وتنظيم واستخدام القوات المسلحة وإجراء التعبئة العامة، وتعد أعلى هيئة للإدارة العملية في القوات المسلحة هي الاركان العامة التي ينفذ رئيسها مهام القائد العام للقوات المسلحة أما وزير الدفاع فتتخصص مهامه بالإشراف على أعمال التجنيد والتعبئة والأمداد بالسلح والعنادر، ويتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسية هي القوات الجوية والقوات البحرية والتي تتبعها قوات الدفاع الساحلي (تكون في حالة السلم تحت تصرف وزارة الداخلية) والقوات البرية وقوات الجندرمة⁽³⁰⁾.

وقد دفعت ظروف فترة التسعينات وأبرزها حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي صناع القرار الاتراك إلى الاعلان عن عزمهم في قطع خطوات كبيرة في طريق تنمية التسليح وزيادة القدرات العسكرية التركية.

كما شكلت الحرب الأمريكية على الإرهاب مع ما أوجده هذه الحرب من احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 وما أوجده هذا الاحتلال من تنامي للنفوذ الإيراني في العراق بالإضافة إلى العامل الكردي المهم في السياسة الدفاعية التركية، ووجوده بالقرب من الحدود التركية وتمتع الأكراد وفقاً للدستور العراقي بالحكم الذاتي، كل هذه التحولات التي جرت وتجرى إلى حد الآن دعت الأتراك إلى الاعتماد على القدرة الذاتية في مجابهة أي تهديد واتباع سياسة دفاعية تمكنها من خلق قوة عسكرية قادرة على ردع التهديدات الداخلية والخارجية ومعالجة الاضطرابات بالاعتماد على نفسها والتدخل الفعال في حفظ الأمن على المستويين الداخلي والخارجي⁽³¹⁾. وقد زادت تركيا في السنوات الأخيرة من الاعتماد على أنظمة تسليح من دول أخرى منها (ألمانيا- إنجلترا- فرنسا- روسيا) على الرغم من أن معظم أنظمة التسليح التي تستخدمها هي أمريكية المصدر وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعاتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وهي تسعى أيضاً إلى الدخول في مشاريع إنتاج اسلحة وأنظمة تسليح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ.

أولاً - الجيش والحياة السياسية : يمكن القول أن دور الجيش في العملية السياسية خلال فترة حكم مصطفى كمال (1923- 1938) اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتورك من القضاء على المناوئين له من القادة العسكريين فقام وبقوة الجيش بإلغاء الخلافة الإسلامية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له، وبعد ان استقرت له الأوضاع قام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري وترسيخ وضعيته القانونية ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935 حيث نصت المادة (34) على أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية"⁽³²⁾، وبهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً ومسؤولية قانونية عن حماية الوطن عسكرياً ومخولاً بحق التدخل لحماية وانقاذ مبادئ الجمهورية التركية⁽³³⁾.

وعلى هذا الأساس دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه أو تغيير دفتها وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة وكان "الانقلاب العسكري ابرز هذه الصور وأكثرها تأثير في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية. ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات سابقة الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة وهي:

انقلاب 27 مايو 1960.

انقلاب 12 مارس 1971.

انقلاب 12 سبتمبر 1980.

انقلاب 28 فبراير 1997، لم يكن انقلاب عسكرياً مباشراً؛ وإنما اصطلاح المثقفون الأتراك علي تسميته بالانقلاب (ما بعد الحدث).

والانقلاب الأخير في 15 يوليو 2016 ويعد انقلاب 27 مايو 1960. فارقة في الحياة السياسية التركية إذ كان أول وآخر انقلاب عسكري يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الأركان العامة كمؤسسة ومع هذا الانقلاب وبه شرع الجيش في اضعاء المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية وبات مع كل تدخل عسكري يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة او تعديلها فضلا عن سن مواد قانونية استثنائية تعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية.

ولقد حقق انقلاب 1960 أهدافه حيث قامت إدارة الانقلاب بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وأعدام ثلاثة منهم وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش كما قامت بحركة تصفية وإقالة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات⁽³⁴⁾، وكان دستور 1961 م، الذي أعدته إدارة الانقلاب بديلا عن دستور 1923م، يمثل النجاح الأبرز لإدارة الانقلاب حيث استعاد العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة.

وعقب انقلاب 1980 وبالنهج ذاته الذي اتبعته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 1960 قامت هذه المرة أيضاً بسن دستور تركي جديد عرف بدستور 1980 وهو الدستور الحالي في تركيا وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية ومنحت المؤسسة العسكرية لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر وهو ما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982 بانه عسكرة للدولة والمجتمع⁽³⁵⁾.

وتعتبر أبرز إنجازات دستور 1982 في مجال تعزيز النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية فكان النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني، وقد أوضح القانون المنظم لها وجوب أن يتولى أمانتها (فريق أول) ترشحه رئاسة الأركان العامة كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية. كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل في إدارته وللأمانة العامة الحق

الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

وفي عام 1996 م ، وبعد فوز حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي الذي يرأسه (نجم الدين أربكان) قامت رئاسة الأركان العامة التركية بتشكيل وحدة خاصة (36)* داخل مركزها لمتابعة أداء حكومة أربكان حيث شعر الجيش هنا بوجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني حيث أدت الضغوط التي مارسها الجيش على تقديم (أربكان) لاستقالته في 18 يونيو 1997 م ، ثم أكملت المحكمة الدستورية المهمة بإصدار قرار يمنع أربكان من العمل بالسياسة كما قررت حل حزب الرفاه الذي اتهمته بمحاولة أسلمة المجتمع التركي (*). وهنا لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة إلى صوغ دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور القائم مثلما فعلت الانقلابات السابقة فقد كان دستور 1982 م ، من المنعقة بالقدر الذي كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها بشكل دستوري وقانوني (37) حينها شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم اغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً أطلقوا عليه (حزب الفضيلة) ، وورث هذا الحزب سلفه في جميع جوانبه غير أن النقطة الأبرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي انتهى هذا الصراع بأغلاق حزب الفضيلة في 2001/6/22 بدعوي مخالفته لمبادئ العلمانية وولادة حزب جديد قادة التيار التجديدي في حزب الرفاه اسمه حزب العدالة والتنمية بعد مراجعات أدت إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي. هذا الحزب الجديد لا ينتمي إلى رؤية (أربكان) ، بل يمثل رؤية عرفت بـ (العثمانية الجديدة) (*). ، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس توجرت أوزال ، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوي الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً وتعزيز مكانة تركيا دولياً (38).

ثانياً - حزب العدالة والتنمية وتقليص دور الجيش في الحياة السياسية : أسهمت المتغيرات المحلية والدولية في فوز حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002 م وتمثلت المتغيرات المحلية في فشل الأحزاب التقليدية والمعارضة على حد سواء في إيجاد صيغة توازنه وتخطيها في أطروحاتها لحل المشكلات التركية المستعصية ولا سيما المشكلة الاقتصادية، التي بدأت في نوفمبر عام 2000 م ، ووصلت إلى ذروتها في فبراير 2001 لتسجل أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945.

وتمثل المتغيرات الخارجية أو الدولية في حاجة المجتمع الدولي والولايات المتحدة تحديداً إلى ظهور وانتشار تيار اسلامي وسطي ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهذا ما يفسر لنا النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة في سياستها في المنطقة العربية عقب تفجر أحداث ما يعرف (بالربيع العربي).

وهنا تكمن البراغمية وفن التعامل من وجهة نظر الباحث مع الواقع حيث خاض حزب العدالة والتنمية غمار مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي وما تمليه عليه هذه المفاوضات من الوفاء بمعايير كوينهاجن من أجل الموافقة على بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وهو يعلم أنه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً لأن مطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مطلب قومي أتاتوركي في الأساس وهو في نفس الوقت مطلب النخب العلمانية ومطلب شعبي من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد سحباً لكافة سلطاتها ونفوذها في الدولة، ويعني - أيضاً - تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية غير أنها لا يمكنها البوح بذلك والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتوركي، وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي.

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 م، حتى عام 2001 م، فقد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي.

أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستورياً وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات تركيا للاتحاد الأوروبي انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي⁽³⁹⁾.

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في 2001/10/30 شملت 37 مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن القومي فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن القومي حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء وهو إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية، كما شملت التعديلات طبيعية قرارات مجلس الأمن القومي فتم إلغاء النص القاضي بأن يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولي" وتحول النص" يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس"⁽⁴⁰⁾.

لقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وامانته العسكرية محورين يقضيان كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية وشملت التعديلات أيضاً السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد كما تم إلغاء امكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. ويرى الباحث أن محاولة الانقلاب الأخيرة التي حدثت في 15 يوليو 2016م ، تعبيراً صريحاً على مدى تملل المؤسسة العسكرية التركية وعدم ارتياحها لحزمة الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية رغم أن محاولة الانقلاب هذه لا تمثل المؤسسة العسكرية بكاملها حيث حاول ضباط السيطرة على رئاسة الأركان وانتشرت الدبابات في الشوارع لتتضح الصورة خلال وقت قصير من خلال المتابعة المباشرة لأحداث الانقلاب بظهور الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في إحدى القنوات التركية حيث طالب فيها الرئيس أنصاره بالنزول إلى الميادين والمطارات والساحات رفضاً للانقلاب.

كما رفضت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الانقلاب وفتت جميع الأحزاب المعارضة إلى جانب حزب العدالة والتنمية ووصف الرئيس التركي محاولة الانقلاب بالخيانة متوعداً مرتكبيها بدفع الثمن وتطهير المؤسسة العسكرية من الارهابيين والارهاب وهكذا كانت محاولة الانقلاب انقلاب على الجيش نفسه قبل أن تكون انقلاب على الحكومة. فالدموية والقسوة التي اتسمت بها مع الشعب في الشوارع والميادين أفسدت الصورة التي تحاول المؤسسة العسكرية رسمها في ذهن المواطن التركي، وأنه حامي الديمقراطية والسلام.

وباشرت الحكومة تحقيقاتها حيث أعلن رئيس هيئة الأركان بالإناية الجنرال (اوميت دوندار) أنه تم إلغاء القبض على 1563 جندياً وضابطاً شاركوا في الانقلاب ولا شك أن محاولة الانقلاب استعملت ووضعت بشكل واضح للإحاطة بالخصوم على مدى السنين اللاحقة وهكذا نلاحظ أن الدول تبني سياساتها الخارجية الناجحة والفاعلة في المحيط الاقليمي بمقدار نجاحها في الداخل وهو ما يعطي صانع القرار الكافي من القدرة على توجيه السياسة الخارجية لبلدة وفق متطلبات المصلحة الوطنية.

الخاتمة

إن المتتبع للبحث في العلوم الاجتماعية يدرك تماماً استحالة الحزم بالنتائج وذلك عكس العلوم التطبيقية وبشأن مظاهر التغيير في النظام السياسي التركي فإن وصول حزب العدالة والتنمية إلى رأس النظام السياسي هو نتاج تراكم من الممارسة

السياسية التي أفضت إلى نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه كل الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والأيدولوجية وإن اعتراف حزب العدالة بعلمانية النظام واحترامه للمبادئ الاتاتورية وتمتعه بمرونة كافية للتعاطي مع كل المخاوف سواء كانت في الداخل او الخارج شكل عامل نجاح للحزب في البقاء علي راس النظام طيلت هذه الفترة.

لقد استفادت كثيرا تركيا من محاولتها لاكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي حيث أدت هذه المحاولات إلى إجراء اصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية أسهمت في تحفيز القدره التركيه وزادت من اندفاعها نحو الشرق ولعبت دورا أكثر فاعلية في المنطقة رغم الانتكاسات المتزايدة في سبيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حتى الآن.

الهوامش :

1. خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط (عمان: دار أسامة للنشر، 2010)، ص47.
2. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ط1 (الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص18. المرجع السابق، ص43.
3. عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستراتيجية والتغيير، ط1، (بيروت) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص51.
4. لم تشهد فترات حكم الرؤساء جمال غوريل (1961-1966) وجودت سماي (1966-1973)، وفخري كورتورك (1973-1980) تغيرات اساسية في تركيز او اتجاه السياسة الخارجية التركية حتي انقلاب الجنرال كنعان ايقرن (1980/9/12) الذي دفع باتجاه أكبر نسبياً نحو الشرق الأوسط.
5. المرجع السابق، ص50.
6. (*) قامت السياسة الأوزالية وهي نسبة إلى الرئيس التركي تورغورت أوزال على أساس استنشآت تركيا لنفسها عبر هويتها الثقافية الإسلامية وإعادة تقويم تركيا "لتاريخها الإمبراطوري العظيم" وشددت هذه السياسات الأوزالية على أهمية انضمام تركيا على المنظومة الأوروبية لكن في الوقت نفسه لا تستطيع تركيا تحقيق ذلك إلا إذا لعبت دور القائد في العالم الإسلامي وفي المحيط القريب خاصة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.
7. * يقوم مصطلح الجيوسياسية من الناحية المفاهيمية على انه علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي للإقليم الدولة بالسياسة أي أنه يتناول أثر هذا الموقع على حركة الدولة السياسية أما من الناحية الوظيفية فإن الجيوسياسية هي المدلول الذي يجعل الحركة السياسية للقوى العالمية تتجه نحو هذه الدولة وإقليمها وبذلك يكون الإقليم موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة السياسية.
8. * تهدف السياسة الخارجية للدول الإقليمية إلى تفعيل دورها الإقليمي لها المناطق الاستراتيجية لتكريس وتوسيع نفوذها في تلك المناطق وهذا لا يتأتى إلا بتوفر محددات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بالإضافة إلى توفر دوافع وظروف تسهل عملية تكريس النفوذ.
9. عبد القادر فهمي محمد، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط2 (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2011)، ص84.
10. عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص56.
11. (*) مجموعة من القواعد تحدد إذا ما كان بلد ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوروبي، المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد سوق فاعل وان تتعهد بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي.
12. مصطلح صاغة حزب العدالة والتنمية التركي لوصف نظريته السياسة السائدة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو محاولة للخروج على الديمقراطية الإسلامية التقليدية وتأييد القيم العلمانية والديمقراطية وفي معناه الأوسع يحاول مصطلح الديمقراطية المحافظة تسليط الضوء على توافق الإسلام مع الديمقراطية ومع سياسة خارجية ذات توجه غربي وتبني اقتصاد ليبرالي وتطبيق العلمانية داخل الحكومة.
13. تضمنت اصلاحات أوردغان:
 - المساواة بين الجنسين في الزواج.
 - الغاء عقوبة الاعدام.
 - تبني قانون معدل لمكافحة الارهاب.
 - اعادة محاكمة جميع الحالات التي أقرت في محاكم أمن الدولة.
 - اعتماد البرتوكول السادس من الميثاق الأوروبي لحقوق الانسان وتحويل جميع أحكام الاعدام إلى السجن مدى الحياة.
 - اعادة النظر في مجلس الأمن القومي.
 - إجراء عشر تعديلات على الدستور.

10. يوسف الكلوب ، تركيا بين الشرق والغرب قراءات في السياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا والشرق الأوسط، ط1، مركز برق للأبحاث والدراسات، (2014)، ص 35.
11. المرجع السابق.
12. إشارة إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2007م ، في تركيا لانتخاب الرئيس الحادي عشر للجمهورية حيث كان عبد الله غول هو المرشح القوي لخلافة أحمد نجدت ؛ ولأن المكتب الرئاسي يعد هو الحامي لنظام العلماني في تركيا نشأت أزمة سياسية نظراً لتاريخ غول في الإسلام السياسي وارتداء زوجته للحجاب الإسلامي .
13. الفصول الثمانية هي : حرية حركة السلع ، الحق في إنشاء وتقديم الخدمات ، والخدمات المالية، والزراعية والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك، وسياسة النقل، والاتحاد الجمركي، والعلاقات الخارجية.
14. يوسف الكلوب ، تركيا بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص 55.
15. (* وهو ما يحدث الآن من محاكمة لقادة الانقلاب يوليو 2016 والمشاركين فيه الاصلاحات العسكرية : كان لدور الجيش في السياسة من أكبر مشاكل تركيا في عملية التحول الديمقراطي نتيجة لذلك تم إجراء العديد من التعديلات حيث يكون الجيش تحت سيطرة السلطة المدنية وليس في موقع يمكنه من إدارة السلطات المدنية إذ تم اعتماد العديد من التغييرات الجذرية بخصوص دور العسكر في السياسة حيث تمت زيادة عدد الاعضاء المدنيين في (مجلس الأمن القومي) من خمسة إلى تسعة بالإضافة إلى تقليص سلطاته التنفيذية كما تم تقليص عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس لتكون مره بدل مرتين في الشهر بالإضافة إلى تغيير صفة الأمين العام للمجلس من عسكري إلى مدني وتم تعيين شخص مدني بمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي في أغسطس 2004.
16. فارس ابي صعب، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، يوليو 2011، ص 151.
17. (* مثلث مرحلة التسعينات من القرن الماضي فترة فقدان الاتجاه في تركيا على صعيد السياسة الخارجية بسبب التأثيرات الدولية عدا الدور الذي لعبه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال في إعادة اكتشاف وتعريف المصالح الوطنية التركية في مناطق جوارها الجغرافي، ولكن قدرة تركيا على ترجمة هذا الاكتشاف وتلك الرؤية كانت محدودة لأسباب راجعة إلى موازين داخلية وإقليمية ودولية.
18. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 43.
19. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 36.
20. حاييل فلاح مقداد السرحان، اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية- العربية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2013، ص 225.
21. انجازات الحكومة التركية في عشر سنوات متوفر على الرابط:
22. (*) فقد فاز حزب العدالة والتنمية في ثلاثة انتخابات نيابية وفي ثلاثة انتخابات للمجالس المحلية ناهيك عن الفوز الكاسح في استفتاءين شعبيين وانتخابات رئيس الجمهورية، ومثل هذا النجاح لا يمكن تحقيق الا من خلال كسب ود الشعب ودعمه (ونحن الآن أمام استفتاء تعزيز صلاحيات الرئيس).
23. عمر بولاظ ، سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عاماً: من اين وإلى أين متوفر
24. سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عاماً من اين وإلى أين، مرجع سابق.
25. نمو الاقتصاد التركي يفوق التوقعات خلال عام 2015 متوفر على الرابط:
26. المرجع السابق.
27. عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، مرجع سابق، ص 102.
28. يوسف ابراهيم الجهاني، تركيا واسرائيل: ملفات تركية ط1، (دمشق: دار حوزران للطباعة، 1999)، ص75.
29. كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 91.
30. طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص 26.

29. وقد سميت هذه المبادئ بمبادئ أتاتورك ، وهي قائمة على ستة أركان أساسية لا يمكن فصلها هي :
- الجمهورية: تعني الانتقال من نظام السلطة على النظام الجمهوري الحزب (أي حزب الشعب الجمهوري) وهو حزب أتاتورك- فتصبح بأن يكون النظام الجمهوري خير ما يضمن سلطة الشعب الذي يجب اقراره والدفاع عنه لأن أنظمة الحكم السابق التي جربتها تركيا قد جعلت الولايات على الدولة العثمانية.
 - المدنية : وتعني اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتق الوطنية التركية ممن يعيش ضمن حدود الجمهورية مواطناً تركيا مهما كان عنصره ودينه ومنتشؤه.
 - الثورية: وتعني إدخال مبادئ أتاتورك على حيز الوجود ويجب أن تكون التغييرات سريعة بغية اكمال التحديث(أي : الأخذ بعين الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي).
 - الدولية : وتعني: تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة.
 - الشعبية: وهي كرادفة لمفهوم الديمقراطية لدى الكماليين وتعني ان الشعب مصدر السلطة وان جميع الأفراد ومتساوون.
 - العلمانية: يقول أتاتورك العلمانية هي عزل مواضع الحياه عن مواضع الدين أي اقامة دولة دينوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية وعدم نسخ المجال لرجال الدين بالتدخل في شؤون الدولة والمجتمع، وان قوانين الدولة ينبغي أن تقوم على أساسي يفره العلم والفن وتتسق مع أصول الحضارة الحديثة والعمل على صيانة اللغة القومية من تأثير اللغة والثقافة الأجنبية التي يمكن أن تأتي عن طريق الدين.
30. المرجع السابق، ص 155.
31. المرجع السابق، ص 217.
32. تعرف على تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا متوفر على الرابط:
117638101/www.orient-news.net/ar/news-show تاريخ النشر 201/7/16
33. ما أن انتهت هذه الوحدة عملها تمثلته في إجراء بحوثها الأمنية واعدت تقاريرها بشأن الحالة الاسلامية في البلاد حتي رفعت كل تقاريرها إلى الأمانة العامة داخل اجتماع مجلس الأمن القومس استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الاسلامي وتصفية مصادر الحركة الاسلامية.
34. طارق عبد الجليل، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، ط1، (القاهرة: دار جواد للنشر، 2001، ص 130)
35. العثمانية الجديدة : هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً نحن حكم العثمانيين وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 م ، بعد الغزو التركي لقبرص صار يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية وتعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية، يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغورت أوزال على انها أولى خطوات العثمانية الجديدة
36. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 76.
37. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص 256.
38. المرجع السابق، ص 157
- a) Tyrkeys Political Reform and The Impact of The European Union. Meltem Mutuer Bac South European Society and Politics Vol. 10 No.1, March 2005, pp 16- 30.
- b) Extract From the Commission to the Council and The European Parliament, Enlargement Strategy and Main Challenges 2010- 2011, com (2010) 660 Final)..
- c) <https://alwatan.wordpress.com/2013/10/19> <https://www.Turkpress.co/node/4633>.
- d) <http://www.Turkpress.co/node/19036>
- e) Burak Sansa, Turkish Armed Forces NATO and military reviews Website:www.Allaboutturkey.com/arm.htm&www.K.K.Tsk.MilitaryGene/Konular/Rutbelsaret/er/SiniFyaka.